لأول مرة بتاريخ أمريكا.. مجلس النواب يعزل رئيسه

○ مكارثي يرد على أسئلة الصحفيين قبل جلسة التصويت. (أ ف ب)

لأول مرة بتاريخ أمريكا، أعلن مجلس النواب الأمريكي أمس عزل رئيسه. فقد صوّت أعضاء المجلس على مشروع سحب الثقة من رئيس المجلس الجمهوري مكارثي.

وللمرة الأولى في تاريخه الممتدّ منذ ٢٣٤ سنة، صوّت مجلس النواب بأغلبية ٢١٦ صوتاً مقابل ٢١٠ لصالح مذكرة طرحها الجناح المتشدّد في الحزب الجمهوري تنص على اعتبار «منصب رئيس مجلس النواب شاغراً»، في خطوة تشرّع الباب أمام منافسة غير مسبوقة لخلافة ماكارثي قبل عام من الانتخابات الرئاسية.

وبعد التصويت، تم إعلان عزل الرئيس الجمهوري كيفين مكارثي، وتعيين باتريك ماكهنري رئيسا مؤقتا لمجلس النواب الأمريكي.

وأتت هذه التحركات بعدما أثار ماكارثي حفيظة الجناح اليميني المتشدد في حزبه نهاية الأسبوع الماضي، عندما تعاون مع الديمقراطيين لتمرير اتفاق مؤقت بشأن الموازنة لتجنّب إغلاق حكومي.

وقاد التحرّك عضو الكونجرس مات جايتس الذي لطالما كان مناهضا لماكارثي، فقدّم يوم الاثنين مذكرة لإخلاء منصب رئيس مجلس النواب»، ما أفضى إلى التصويت.

ثم أجبرت هذه الخطوة الديمقراطيين على اتّخاذ قرار بشأن إن كان عليهم إنقاذ رئيس المجلس الذي قضى جل ولايته في معارضة أجندتهم فيما يدعم الرئيس السابق دونالد ترامب وفتح مؤخرا تحقيقا يرمي إلى عزل الرئيس جو بايدن، الذين بدورهم أعلنوا رفض إنقاذه.

وأتت المعركة الأخيرة في الكونجرس بعد أيام على إقرار مجلسي النواب والشيوخ إجراء لتجنّب إغلاق حكومي مكلف، بأغلبية كبيرة من الحزبين في كلا المجلسين، عبر تمديد التمويل الفدرالي حتى منتصف نوفمبر.

وشعر المحافظون بالغضب حيال ما اعتبروه تحوّلا في موقف ماكارثي الذي تعهّد بوضع حد للتشريع المؤقت الذي تم إعداده على عجل والاتفاق عليه بدعم الحزب الديمقراطي، وإعادة قضية الموازنة إلى عملية تتولاها اللجان.

يذكر أن ماكارثي لم يكن يحظى بالكثير من الدعم من الحزبين، حيث أشار العديد من النواب الليبراليين إلى أنهم يفضّلون متابعة المعارك في صفوف الجمهوريين عن بعد بدلا من التدخل فيها، إلى أن انتهى الأمر لعزل مكارثي لتدخل العملية التاريخ كأول مرة في أمريكا.

بايدن يطمئن الحلفاء الأوروبيين بشأن الدعم الأمريكي لأوكرانيا

○ الرئيسان الأمريكي يطمئن نظيره الأوكراني على مواصلة الدعم. (أرشيفية - رويترز)

واشنطن - (وكالات الأنباء): اتصل الرئيس الأمريكي جو بايدن أمس الثلاثاء بقادة دول حليفة للولايات المتحدة، لتأكيد استمرار بلاده في دعم أوكرانيا، وذلك بعد أيام من استئناف المساعدات لكييف من اتفاق في الكونجرس الأمريكي أتاح تجنب الإغلاق الحكومي في واشنطن.

وقال البيت الأبيض إن «الرئيس بايدن أجرى اتصالا صباح أمس مع حلفائنا وشركائنا لتنسيق دعمنا المتواصل لأوكرانيا»، شارك فيه قادة كندا وألمانيا وإيطاليا واليابان وبولندا ورومانيا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، إضافة الى وزيرة الخارجية الفرنسية.

وواجه بايدن ضغوطا لتهدئة مخاوف الحلفاء بعدما توصل الكونجرس الأمريكي في اللحظة الأخيرة السبت الماضي، الى اتفاق على الميزانية يتيح تجنب الإغلاق الحكومي. وبقيت المساعدات الجديدة لأوكرانيا خارج هذا الاتفاق، بضغط من الجناح المتشدد في الحزب الجمهوري.

ودعا الديموقراطي بايدن زعيم الغالبية الجمهورية في مجلس النواب كيفن مكارثي للإسراع في إقرار مساعدات جديدة، مشددا على أنه لا يمكن تحت أي ظرف عرقلة المعونة العسكرية الأمريكية لأوكرانيا في مواجهة الغزو الروسي.

وكتب بايدن عبر منصة «إكس» أن «على رئيس مجلس النواب مكارثي والغالبية الجمهورية أن يفوا بوعدهم ويضمنوا إقرار الدعم المطلوب لمساعدة أوكرانيا في دفاعها عن نفسها». وتابع «نحن أمة لا غنى عنها في هذا العالم، فلنتصرف على هذا الأساس»، محذرا من أن الوقت ينفد لأن التمويل الحالي شارف على نهايته.

واستغل الكرملين التجاذب السياسي الراهن في واشنطن للتصويب على الدعم الغربي لأوكرانيا في الحرب التي بدأت أواخر فبراير ٢٠٢٢. وقال المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف إن «التعب من الدعم العبثي تماما لنظام كييف سيزداد في بلدان مختلفة، لا سيما في الولايات المتحدة». وردت نظيرته الأمريكية كارين جان-بيار بالقول «إذا كان بوتين يعتقد أنه يستطيع الصمود أكثر منا فهو مخطئ»، مضيفة أن هناك تحالفا غربيا كبيرا يدعم أوكرانيا ضد الغزو الروسي. وأشارت الى أن الولايات المتحدة ستعلن قريبا مساعدة جديدة للقوات المسلحة الأوكرانية من ضمن ميزانية بقيمة ١١٣ مليار دولار سبق أن أقرها الكونجرس. الا أن الاتفاق بشأن الانفاق الحكومي قد يعلق إجراءات إقرار حزمة مساعدات جديدة لكييف بقيمة ستة مليارات.

والولايات المتحدة هي أبرز الداعمين لأوكرانيا في مواجهة الغزو الروسي، وبفارق كبير عن الدول الغربية الأخرى. وقدّر مستشار الأمن القومي الأميركي جايك سوليفان مؤخرا المساعدات العسكرية التي قدمتها واشنطن لكييف بزهاء ٤٧ مليار دولار.

من جانبها أعلنت موسكو أمس الثلاثاء بأن محاولات كييف لخرق الدفاعات الروسية على الخطوط الأمامية في شرق وجنوب البلاد «فشلت»، بعد أربعة أشهر على بدء الهجوم الأوكراني المضاد.

أطلقت كييف هجوما مضادا طال انتظاره في يونيو لكنها أقرّت بأنها حققت تقدما بطيئا فيما وجدت قواتها نفسها في مواجهة مواقع دفاعية روسية متطوّرة وعميقة. وقال وزير الدفاع الروسي سيرجي شويجو لمسؤولين عسكريين روس رفيعين «فشلت محاولات العدو لخرق دفاعاتنا في منطقتي فربوفويه ورابوتينو على جبهة زابوريجيا». وأعلنت أوكرانيا أمس الثلاثاء إسقاط ٢٩ مسيّرة إيرانية الصنع أطلقتها القوات الروسية من شبه جزيرة القرم التي ضمتها موسكو في ٢٠١٤. في المجموع، أطلقت روسيا ٣١ مسيّرة وصاروخا واحدا من شبه جزيرة القرم، كما أضاف سلاح الجو الأوكراني.

○ صورة نشرتها منظمة هنكاو لآرميتا كراوند وخلال «تعرضها للاعتداء» في مترو طهران.

منظمة: فتاة إيرانية في غيبوبة بعد تعرضها «لاعتداء»

باريس - (أ ف ب): دخلت فتاة إيرانية في السادسة عشرة من العمر في غيبوبة بعد تعرضها «لاعتداء» في إحدى محطات قطار الأنفاق في طهران، وفق ما أفادت منظمة حقوقية أمس.

لكن السلطات نفت وقوع أي احتكاك بين الفتاة وعناصر من أجهزة رسمية، مؤكدة أنها «فقدت الوعي» لانخفاض ضغط الدم.

وقالت منظمة «هنكاو» التي تعنى بحقوق الأكراد في إيران إن «آرميتا كراوند وهي فتاة تبلغ ١٦ عاما، دخلت في غيبوبة اعتبارا من الأحد... بسبب اعتداء جسدي حاد من عناصر (إناث) من شرطة الأخلاق في مترو طهران».

وأوضحت أن الاعتداء حصل بسبب «ما اعتبرته الشرطة عدم التزام (من قبل كراوند) بالحجاب الإلزامي»، مشيرة الى أن الفتاة عانت من إصابات بالغة، ونقلت الى مستشفى فجر في العاصمة حيث ترقد تحت رقابة أمنية: «ولا يسمح لأي كان بزيارتها، حتى أفراد عائلتها».

وكانت صحيفة «شرق» الإيرانية أفادت الإثنين بأن مراسلتها مريم لطفي أوقفت لدى زيارتها مستشفى فجر لتغطية قضية كراوند، قبل الإفراج عنها في وقت لاحق.

وتتحدر كراوند المقيمة في طهران من مدينة كرمنشاه في غرب إيران الذي تقطنه غالبية من السكان الأكراد.

وأعادت الحادثة التذكير عبر منصات التواصل بوفاة الإيرانية الكردية مهسا أميني في ١٦ سبتمبر إثر دخولها في غيبوبة بعد توقيفها من قبل شرطة الأخلاق في طهران لعدم التزامها القواعد الصارمة للباس. واتهم ناشطون ومنظمات حقوقية في حينه الشرطة بضرب أميني، بينما أكدت السلطات أن وفاتها كانت ناتجة عن حالة صحية سابقة.

وأطلقت وفاة أميني احتجاجات واسعة في إيران، تراجعت حدتها أواخر ٢٠٢٢.

وتداول مستخدمون على منصات التواصل شريط فيديو قالوا إنه يظهر قيام عدد من عناصر الشرطة الإناث بدفع كراوند لداخل إحدى عربات قطار الأنفاق. وبدا أن كراوند لم تكن تغطي رأسها بحجاب.

ونفى مدير قطارات الأنفاق في طهران مسعود درستي وقوع «أي خلاف لفظي أو جسدي» بين الطالبة كراوند و«الركاب أو المسؤولين في المترو».

وقال لوكالة الانباء الرسمية «إرنا» إن «بعض الشائعات عن مواجهة مع عناصر المترو... غير صحيحة، ولقطات كاميرات المراقبة (في المحطة) تدحضها».

وفي الأسابيع التي سبقت حلول الذكرى السنوية لوفاة أميني، اتهمت منظمات حقوقية غير حكومية خارج إيران السلطات بتكثيف «القمع» وشنّ حملة توقيف لشخصيات وناشطين وأقارب أشخاص قضوا على هامش الاحتجاجات.

وقتل المئات على هامش الاحتجاجات، بينهم عشرات من عناصر قوات الأمن، بينما تمّ توقيف الآلاف، وفق منظمات حقوقية. وأعلنت السلطة القضائية تنفيذ حكم الإعدام بحق سبعة من المدانين في قضايا متصلة بالتحركات.

أرمينيا تصادق على الانضمام إلى الجنائية الدولية.. وروسيا تدين قرارا «خاطئا»

○ البرلمان الأرميني.

يريفان - الوكالات: صادق برلمان أرمينيا أمس على الانضمام الى المحكمة الجنائية الدولية بعد مداولات سريعة، في خطوة اعتبرتها روسيا قرارا «خاطئا»، وتأتي وسط توتر بين يريفان وموسكو على خلفية عملية أذربيجان العسكرية في إقليم ناجورني كاراباخ.

وكان الكرملين حذّر سابقا من عزم أرمينيا على المصادقة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية، لاسيما وأن هذه الهيئة القضائية التي تتخذ من لاهاي مقرا، أصدرت في مارس مذكرة توقيف بحق الرئيس فلاديمير بوتين.

وتأتي المصادقة في ظل توتر في العلاقات بين يريفان وموسكو بعد العملية العسكرية التي شنتها باكو في ناجورني كاراباخ، وانتهت باستسلام الانفصاليين وفرار غالبية السكان الأرمن من الإقليم بعد نزاع مع أذربيجان على الإقليم امتد لعقود.

وبنتيجة مداولات سريعة، صادق البرلمان الأرميني على نظام روما بغالبية ٦٠ صوتا مقابل ٢٢.

وقبيل التصويت، أكد رئيس لجنة الشؤون القانونية في البرلمان يغيشه كيراكوسيان «نقوم بتوفير ضمانات إضافية لأرمينيا» في مواجهة أي تهديد محتمل لسلامة أراضيها من أذربيجان.

وأشار الى أن المصادقة على نظام روما ستعني أن أي اجتياح مقبل لأراضي البلاد «سيكون (مسألة) ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية»، وهو ما سيكون له «تأثير رادع» لأي طرف معاد.

وكانت أرمينيا وقّعت نظام روما في العام ١٩٩٩ من دون أن تصادق عليه، معللة ذلك في حينه بتعارض بين بعض بنوده ودستورها. ومنذ ذلك الحين، تمّت إزالة هذه العقبات.

وكانت أحزاب المعارضة التي تستحوذ على ٣٦ مقعدا في البرلمان المؤلف من ١٠٧ مقاعد، قد احتجت على طرح هذه المسألة وانسحبت من بداية الجلسة.

وسارعت روسيا الى انتقاد القرار، معتبرة أن لا بديل لأرمينيا من التحالف الأمني الإقليمي بقيادة موسكو.

وقال المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف «لا نعتقد بأن مصادقة أرمينيا على نظام روما الأساسي هو أمر صائب من حيث العلاقات الثنائية. مازلنا نعتقد بأن هذا القرار خاطئ»، مكررا موقف بلاده الرافض لمذكرة التوقيف بحق بوتين.

وأضاف «أعتقد أن الغالبية في أرمينيا تدرك بأن لا بديل على الإطلاق لأدوات منظمة معاهدة الأمن الجماعي»، في إشارة الى تحالف تقوده موسكو ويضم عددا من الجمهوريات السوفيتية السابقة.

ورأى أنه «ليس لدى الطرف الأرميني ما هو أفضل من هذه الآليات، نحن على ثقة بذلك».

○ هانتر بايدن نجل الرئيس الأمريكي.

نجل الرئيس الأمريكي يمثل أمام القضاء بتهمة حيازة سلاح بشكل غير قانوني

ويلمنجتون - الوكالات: دفع هانتر بايدن نجل الرئيس الأمريكي أمس ببراءته أمام محكمة فدرالية في ديلاوير (شرق) من تهمة حيازة سلاح بشكل غير قانوني.

هانتر بايدن (٥٣ عاما) هو أحد الأهداف المفضلة للخصوم الجمهوريين لوالده جو بايدن بدءا بسلفه دونالد ترامب، الذين يعتبرونه نقطة ضعف الرئيس الديمقراطي.

هو متهم بأنه كذب عندما ملأ استمارة لحيازة سلاح ناري في عام ٢٠١٨، نفى فيها أن يكون مدمن مخدرات وهو أمر أقر به لاحقا.

ودفع ببراءته خلال توجيه التهم اليه أمام محكمة فدرالية في ويلمنجتون في ديلاوير، الولاية مسقط رأس عائلة بايدن، ثم غادر مقر المحكمة. وكان محاميه أيب ديفيد لويل قد قال إنه سيدفع ببراءته وطلب أن يمثل موكله المقيم في كاليفورنيا عبر تقنية الفيديو.

لكن القاضي كريستوفر برك رفض ذلك مشيرا الى ان هذا المثول الأول «هو من المناسبات القليلة في ملف جنائي يمثل خلالها المتهم شخصيا في محكمتنا أمام القاضي».

وأضاف: «غالبية التهم الموجهة إلى المتهم جديدة ولم ترد خلال مثوله السابق في يوليو ٢٠٢٣ لذا ستكون المرة الأولى التي تناقش فيها أمام المحكمة».

وفي حال إدانته، يواجه احتمال الحكم عليه بالسجن ٢٥ عاما كعقوبة قصوى لكن عمليا مثل هذه الملاحقات نادرا ما تؤدي وحدها الى السجن مع النفاذ.

كان نجل الرئيس الأمريكي قد توصل في يونيو إلى اتفاق أول مع المدعي ديفيد فايس في ديلاوير يشمل في آن اتهامات الاحتيال الضريبي وحيازة سلاح بشكل غير قانوني، كان ليجنبه السجن ومحاكمة محرجة له ولوالده ويتضمن اعترافه بالذنب. إلا ان قاضية طعنت بقانونية الاتفاق. وبعد ذلك أكد المدعون العامون تحت إشراف فايس أن الاتفاق قد سقط.

وأطلق الجمهوريون الذي يشكلون غالبية في مجلس النواب في ١٢ سبتمبر اجراء تحقيق لعزل الرئيس الديمقراطي بشأن قضايا نجله المثيرة للجدل في الخارج متهمين الرئيس الديمقراطي بتغذية «ثقافة الفساد».

وندد البيت الأبيض بهذا الإجراء بقوة. وغالبا ما يرد اسم هانتر بايدن في حديث الكثير من الجمهوريين حول الرئيس بايدن وعائلته.

ويأخذ عليه البرلمانيون المحافظون عقد صفقات مشبوهة في أوكرانيا والصين عندما كان جو بايدن نائبا للرئيس في عهد باراك اوباما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٧ من خلال الاستفادة من علاقات والده واسمه. كما يذهبون أبعد من ذلك عبر نسب الضغوط التي مارسها جو بايدن على كييف بصفته نائبا للرئيس للحصول عام ٢٠١٦ على إقالة المدعي العام الأوكراني فيكتور تشوكين، الى رغبة في حماية مجموعة الغاز الاوكرانية التي كان يعمل لديها ابنه.

ويتهم الجمهوريون الإدارة الديمقراطية بالقيام بكل ما أمكن لوقف الاجراءات التي تستهدف هانتر بايدن.